

اقتصاد

مقال

رقابة مستمرة...
وأسعار بلا سقف

على الرغم من تكثيف الجولات الرقابية المستمرة التي تقوم بها وزارة الاقتصاد، إلا أن الواقع المعيشي يسير في اتجاه معاكس، حيث تواصل الاسعار ارتفاعها بشكل يومي شبه منتظم، وكأن السوق تعمل خارج اي اطار فعلي للضبط او المساءلة. فآلاف الكشوفات ومحاضر الضبط التي تسجل لا تعكس استقرارا في الاسعار، بل تبدو أقرب الى نشاط اداري لا يلامس جوهر الازمة، مما يطرح تساؤلات جدية عن فعالية هذه الاجراءات وقدرتها على مواجهة الانفلات القائم. تعكس الارقام في الظاهر حركة نشطة ومميزة لمراقبي حماية المستهلك. لكن عند مقارنتها بالواقع اليومي للمواطن، تتكشف فجوة كبيرة بين ما يعلن وما يلمس فعليا. فالمستهلك يواجه ارتفاعا مستمرا في اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، حتى في الفترات التي يشهد فيها سعر صرف الدولار نوعا من الاستقرار النسبي، مما يؤكد ان المشكلة لا ترتبط فقط بتقلبات العملة، بل بعوامل أعمق تتصل ببنية السوق وآليات التسعير.

تكمّن المشكلة الاساسية في طبيعة السوق اللبنانية التي تفتقد الى المنافسة الحقيقية، حيث تسيطر مجموعة محدودة من كبار المستوردين على قطاع السلع الاساسية، مما يخلق حالة من "احتكار القلة" الذي يسمح لهؤلاء بالتحكم بالأسعار وهوامش الربح. هذه السيطرة لا تقف عند حدود الاستيراد، بل تمتد الى التوزيع ونقاط البيع، إذ أن بعض المستوردين يملكون أو يؤثرون بشكل مباشر في سلاسل السوبرماركت، مما يؤدي الى اقفال الحلقة الاقتصادية بالكامل من المصدر الى المستهلك. في ظل هذه البنية، يصبح الحديث عن منافسة امرا نظريا، فيما تتحول السوق الى مساحة مغلقة تفرض فيها الاسعار من الاعلى الى الاسفل.

في هذا السياق، تبدو الرقابة الرسمية محدودة التأثير، لأنها تتركز في معظمها على نقاط البيع، اي في المرحلة الاخيرة من سلسلة التسعير، بينما يبقى المصدر الاساسي للأسعار خارج دائرة المساءلة الفعلية. فالمراقب الذي يضبط مخالفة في متجر لا يملك القدرة على مساءلة المستورد الذي حدد السعر من الاساس، مما يجعل اي اجراء رقابي جزئيا وغير كاف لمعالجة الخلل البنوي.

أما محاضر الضبط، التي يفترض ان تشكل اداة ردع فعالة، فقد فقدت قيمتها الحقيقية في ظل انهيار العملة الوطنية. فالغرامات التي تفرض بالليرة اللبنانية لم تعد تشكل عبئا على المخالفين، بل اصحت اقل بكثير من الارباح التي يمكن تحقيقها من خلال التلاعب بالأسعار، مما يحولها عمليا الى "كلفة تشغيل" يمكن استيعابها بسهولة ضمن حسابات الربح والخسارة، ويشجع على التمداد في المخالفات بدل الحد منها.

لا يقتصر الخلل على مستوى الاستيراد، بل يظهر بوضوح داخل المتاجر، حيث تسجل عمليات تغيير يومية للأسعار، غالبا من دون مبررات واضحة. ففي غياب آلية رقابية لحظية، يتم تعديل الاسعار بسرعة تفوق قدرة الاجهزة على المتابعة، مما يفتح الباب امام استغلال مباشر للمستهلك، ويعكس حالة من الفوضى وانعدام المعايير.

لا تبدو الازمة مجرد خلل في الاداء الرقابي، بل هي انعكاس لغياب سياسة اقتصادية متكاملة تعالج جذور المشكلة. فالمطلوب يتجاوز تكثيف الجولات الى اعادة تنظيم السوق على اساس واضحة، تبدأ بكسر الاحتكار وتعزيز المنافسة، وتمر بإعادة النظر في آلية احتساب الغرامات لتصبح مرتبطة بحجم الارباح او بقييم فعلية رادعة، وصولا الى شفافية أكبر في تتبع الاسعار وتمكين المستهلك من المقارنة.

من دون هذه الإصلاحات، ستبقى الارقام الرسمية مجرد واجهة لا تعكس حقيقة ما يجري، فيما يستمر المواطن في دفع ثمن سوق منفلتة تتآكل فيها قدرته الشرائية يوما بعد يوم، في ظل غياب توازن فعلي بين الرقابة والسوق.

عصام شلهوب

مباشر بتوافر الطاقة الكهربائية. وعليه، تعتمد الوزارة نهجا مزدوجا يقوم على توسيع اعتماد حلول الطاقة البديلة، لاسيما الطاقة الشمسية والانظمة الهجينة بالتوازي مع التنسيق الوثيق مع مؤسسة كهرباء لبنان لضمان استمرارية التغذية الكهربائية للمرافق الحيوية للقطاع. في موازاة ذلك، يجري العمل على انشاء مراكز بيانات وطنية رئيسية وثانوية بمستوى Tier III عالي المرونة، بدعم من البنك الدولي.

■ هل هناك مشاريع لتطوير مراكز بيانات محلية او اقليمية لدعم قدرات الذكاء الاصطناعي؟

□ هناك خطط لإنشاء بنية سحابية وطنية مدعومة بمركزي بيانات رئيسي وثانوي من فئة Tier III، صمما لتلبية الاحتياجات الرقمية للبنان خلال العقد المقبل. كما يجري تطوير هذه المبادرة بدعم من البنك الدولي، حيث ستوفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات امنة وقابلة للتوسع لكل من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وستكون مراكز البيانات هذه متطورة وفق أحدث المعايير، وتدار بشكل مركزي، ومصممة لضمان مستويات عالية من الجاهزية والمرونة. كما تتكامل هذه الجهود مع التعاون القائم مع وزارة الذكاء الاصطناعي، بهدف تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال وتسريع وتيرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

■ ما الاجراءات التي تتخذها الدولة لتقليل فجوة الجيل الخامس بين المدن الكبرى والمناطق النائية؟

□ لم يتم بعد إطلاق خدمة (5G) في لبنان، باستثناء بعض التطبيقات التجريبية المحدودة في مواقع مختارة كاثبات للمفهوم. من المخطط ان يبدأ الاطلاق الوطني في الربع الثالث من العام 2026، انطلاقا من المدن الكبرى قبل التوسع تدريجا ليشمل مختلف المناطق، مع استهداف تغطية تتجاوز 70% من المواقع ◀

لبنان يعيد رسم خارطته الرقمية من الصمود إلى التحول
وزير الاتصالات: الإستثمار لم يعد خياراً بل ضرورة

ضمن ازمات متشابكة تشمل الاقتصاد والطاقة والامن، يبرز قطاع الاتصالات كأحد القطاعات القليلة التي نجحت في الصمود، بل وتهيئة الارضية لمرحلة جديدة من التطوير. لم يعد الهدف يقتصر على الحفاظ على استمرارية الخدمات، بل بات يركز على إطلاق مسار تحول رقمي شامل يعيد رسم موقع لبنان في الاقتصاد التكنولوجي



وزير الاتصالات شارل الحاج.

تعمل وزارة الاتصالات على تنفيذ خطة استراتيجية متعددة المحاور، تشمل تحديث شبكات الجيل الرابع، وإطلاق الجيل الخامس، وتوسيع الالياف الضوئية، اضافة الى ادخال حلول مبتكرة كالاتصال عبر الاقمار الاصطناعية والحوسبة السحابية. في موازاة ذلك، تبرز تحديات اساسية على رأسها ازمة الكهرباء وارتفاع كلفة التشغيل، مما يفرض اعتماد حلول بديلة لضمان استمرارية الشبكات. "الامن العام" التقت وزير الاتصالات شارل الحاج.

■ ما خطط وزارة الاتصالات لتوسيع تغطية الانترنت في المناطق اللبنانية كافة خلال السنوات الثلاث المقبلة؟

□ رغم الظروف الصعبة، نجحنا في الحفاظ على استمرارية القطاع، ومنتقل اليوم الى مرحلة اعادة تنظيم وتنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى بشكل مدروس ومستدام. وتعمل الوزارة على تنفيذ اجندة تحول وطني حاسمة، تركز على 6 محاور استراتيجية: تحديث شبكات الجيل الرابع (4G)، تسريع نشر الجيل الخامس (5G)، تعزيز خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت (FWA)، واتاحة الاتصال عبر الاقمار الاصطناعية، اضافة الى زيادة كبيرة في ساعات الكابلات البحرية لتلبية الطلب الرقمي المتنامي في لبنان. اما بالنسبة الى مشروع الالياف الضوئية فلا يزال في مرحلة التحضير والتلزييم، ومن المتوقع ان يبدأ التنفيذ بعد التعاقد، مع فترة تنفيذ تتراوح بين 12

خطة وطنية شاملة لتحديث
البنية الرقمية رغم الازمات

بيئة سوقية شفافة وتنافسية. وتهدف هذه الاجراءات الى تسريع الاستثمارات، وتحسين استخدام الاصول الوطنية، وترسيخ موقع لبنان كمركز رقمي في المنطقة. مع العلم، ان بعض المشاريع تأخرت نتيجة الظروف الاستثنائية، ويجري التحضير لإطلاقها بعد استكمال الاجراءات القانونية. فالهدف هو تنفيذ مشاريع مستدامة وليس تسريعها على حساب الجودة.

■ كيف تخطط الحكومة لضمان استمرارية الكهرباء لشبكات الحوسبة والبنية التحتية الرقمية الحيوية؟

□ يرتبط استقرار قطاع الاتصالات بشكل

الخلوية الحالية. وبالتوازي، سيتم تحديث شبكة (4G)، لتغطي كامل الاراضي اللبنانية، وتوفير سرعات اعلى وسعة اكبر وتحسين جودة الخدمة.

هل هناك تعاون مع القطاع الخاص لتوفير حوسبة سحابية بأسعار معقولة للشركات الناشئة والمؤسسات التعليمية؟
نولي اهمية كبيرة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في مجال الحوسبة السحابية، كما في سائر المجالات الرقمية. ستوفر مراكز البيانات الوطنية المخطط لها والسحابة الوطنية - التي دخلت حاليا مرحلة التصميم مع تحديد مواقعها - خدمات حوسبة ميسرة وقابلة للتوسع للشركات الناشئة والمؤسسات التعليمية. من شأن ذلك ان يلغي الحاجة الى استثمارات اولية في المعدات (Hardware) ويخفف عبء ادارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مما يتيح لهذه الجهات التركيز على الابتكار والنمو.

ما مدى قدرة شبكات الاتصالات في لبنان على الصمود في ظل الحرب وانقطاع الكهرباء؟ وهل توجد خطط طوارئ واضحة لضمان استمراريتها؟

تواصل شبكات الاتصالات عملها وتقديم خدماتها للمواطنين رغم الازمات المستمرة. ويتم اصلاح المواقع المتضررة بشكل سريع حيثما تتوافر امكانية الوصول الى الاعطال، فيما يجري استبدال المواقع المدمرة كلما سمحت الظروف بذلك. كما يعاد توجيه حركة الاتصالات بشكل ديناميكي يتجاوز المراكز المتضررة، مما يضمن استمرارية الخدمة. بالتوازي، يتم توفير خدمات اتصال عبر الاقمار الاصطناعية بشكل طارئ في المناطق التي تضررت فيها البنية التحتية ويتعذر الوصول اليها.

الى اي حد تعتمد الشبكة على مولدات او مصادر طاقة بديلة، وهل هذا النموذج قابل للاستمرار؟

تعتمد شبكات الاتصالات بشكل كبير على المولدات، مع توجه متزايد نحو استخدام الطاقة الشمسية في العديد من المواقع. كما يتم الاعتماد خلال فترات الانقطاع الطويل على مصادر طاقة خاصة عالية الكلفة، مما يفرض ضغوطا كبيرة على هوامش التشغيل ويؤثر سلبا على ربحية القطاع. ورغم ان هذا النموذج مكلف وغير مثالي لكنه ضروري في الظروف الحالية، الا انه يبقى الحل العملي الوحيد في ظل الظروف الراهنة، وقد استمر العمل به لسنوات.

هل البنية التحتية الحالية قادرة على تحمل ضغط النزوح الداخلي او الطوارئ؟
يمكن للبنية التحتية الحالية استيعاب جزء من الضغط، لكنها تحتاج الى تطوير مستمر لمواكبة اي زيادة في الطلب، وهو ما نقوم به حاليا في المناطق التي طرأ عليها اكتظاظ سكاني. تم تصميم بنية الشبكة لتكون مرنة وقابلة للتوسع، مما يتيح زيادة السعة بسرعة في المناطق التي كانت مخصصة اصلا لحركة مرور منخفضة، لكنها تشهد اليوم ارتفاعا كبيرا في الاستخدام نتيجة النزوح. تعمل الفرق التقنية على مدار الساعة للتخفيف من الازدحام في المناطق التي زاد فيها الطلب على خدمات الاتصال، من خلال اضافة قطاعات (sectors) وحوامل راديوية (carriers) جديدة، الى جانب ترقية روابط النقل. اما المناطق الاكثر تأثرا، مثل الشوف وعاليه - حيث تضاعف عدد المستخدمين تقريبا - فتحظى باهتمام خاص من خلال المراقبة المستمرة وتحديث البنية التحتية بشكل موجه لاستيعاب الطلب والحفاظ على اداء الشبكة.

هل توجد شبكات طوارئ مخصصة ومنفصلة عن الشبكات التجارية؟ ما نسبة اعتماد لبنان على مزودين خارجيين في تشغيل الانترنت، وهل يشكل ذلك خطرا في زمن الحرب؟
تعمل الوزارة بشكل مكثف منذ أشهر

على ادخال خدمات الانترنت عبر الاقمار الاصطناعية، ادراكا لأهميتها الاستراتيجية في تأمين الاتصال في حالات الطوارئ. ورغم ان التقدم الاولي واجه تحديات سياسية وتجارية ومتطلبات امنية، الا انه تمت معالجة هذه العوائق، بالتنسيق مع جميع المرجعيات القانونية والامنية. ويجري حاليا نشر العقد الشبكية الامنة المطلوبة بما يتوافق مع المتطلبات الامنية الوطنية. من المتوقع استكمال المرحلة الاولي من التنفيذ بحلول منتصف ايار 2025، مما يمهّد الطريق لاطلاق خدمات الانترنت الفضائي التجارية. بالتوازي، ادت الحاجة الملحة لربط المناطق المعزولة التي تعرضت بنيتها التحتية لأضرار جسيمة ويتعذر الوصول اليها، الى نشر عدد محدود من الاجهزة بشكل مدروس ضمن مرافق محددة، وذلك وفق اجراءات امنية صارمة.

كيف اثرت الحرب على كلفة تشغيل قطاع الاتصالات وجودة الخدمة؟
ادت الحرب الى ارتفاع كبير في التكاليف التشغيلية في القطاع بسبب اعادة توزيع حركة الاتصالات من منطقة الى اخرى نتيجة النزوح واعمال اصلاح واستبدال المواقع المتضررة، وارتفاع اسعار الوقود، اضافة الى التحديات المرتبطة بالحفاظ على كفاءة العاملين في ظل تعذر وصولهم الى مكاتبهم او مواقع العمل الميدانية.

هل هناك احتمال لارتفاع الاسعار او تراجع الاداء؟ وهل يحتاج القطاع الى دعم دولي؟
تشكل التكاليف التشغيلية المتزايدة ضغطا كبيرا على ربحية القطاع، مما يؤثر بشكل مباشر على ايرادات الخزينة وقدرة القطاع على تمويل النفقات الاساسية، بما في ذلك اعمال صيانة الشبكات وكلفة الطاقة. على المدى القصير، يمكن احتواء هذه الضغوط. الا انه في حال استمرار الازمة، قد تضطر الحكومة الى النظر في تعديل التعرفة لضمان استمرارية الخدمات.



هل تهدد الحرب موقع لبنان في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي؟
تمثل الحرب تحديا وفرصة في آن واحد، وتتجلى التحديات في القيود التشغيلية. في المقابل، اسهمت الازمة في اعادة التأكيد على اولويات اساسية، حيث ابرزت الحاجة الى تنويع وتعزيز مسارات الربط الدولي بشكل احتياطي، وسرعت وتيرة رقمنة العمليات، كما شددت على اهمية تمكين تقديم الخدمات من بعد وتعزيز مرونة حركة القوى العاملة. كذلك اثبتت ان العديد من الخدمات الحكومية يمكن تقديمها بفعالية عبر المنصات الرقمية، مما يقلل الحاجة الى الحضور الجسدي في مناطق قد تكون غير آمنة او يصعب الوصول اليها.

ما الخطوات العاجلة لتفادي خروج لبنان من السباق التكنولوجي؟
منع لبنان من التراجع في السباق التكنولوجي يتطلب تحركا فوريا ومنسقا على مستوى السياسات والبنى التحتية والاستثمار. تشمل الاولويات الاساسية

البنية التحتية الرقمية في البلد. يشمل ذلك تحديث شبكات الجيل الرابع (4G)، وإطلاق الجيل الخامس (5G)، والتوسع في نشر الالياف الضوئية حتى المنازل (FTTH) على نطاق واسع، وتعزيز خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت (FWA) اضافة الى تطوير سحابة وطنية وبنية مراكز بيانات متكاملة. هذه المبادرات تشكل جزءا من الخطة التشغيلية للوزارة لعام 2026، ويجري تنفيذها بشكل فعلي لتعزيز الاتصال، وتمكين الخدمات الرقمية، وترسيخ موقع لبنان كلاعب منافس في الاقتصاد الرقمي على المستوى الاقليمي.

هل يمكن تحويل الازمة الحالية الى فرصة لبناء بنية رقمية أكثر مرونة؟
يمكن تحويل الازمة الحالية الى فرصة لبناء بنية تحتية رقمية أكثر مرونة، من خلال تسريع نشر خدمات الانترنت عبر الاقمار الاصطناعية وازالة العوائق امام تنفيذها بشكل حاسم. كما تبرز هذه الازمة الحاجة الملحة الى انشاء مراكز بيانات وطنية مرنة وسحابة سيادية، مصممة لضمان استمرار عملها بكفاءة حتى في الظروف القاسية، بما في ذلك اثناء النزاعات وفي المناطق المتأثرة، بما يضمن استمرارية الخدمات الاساسية ويعزز المرونة الرقمية الوطنية.

في حال استمرار الحرب، هل يستطيع لبنان الحفاظ على حد أدنى من حضوره الرقمي عالميا؟

ترتبط استدامة الخدمات بشكل مباشر بمقدار طول امد النزاع. ففي حال امتد النزاع الى سنوات طويلة، فان قدرة الدولة ككل - بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والمادية - ستواجه تحديات جسيمة. اما في حال كانت الازمة قصيرة الامد، فيمكن الحفاظ على استمرارية الخدمات من خلال التنفيذ المستمر وتكثيف خطط الطوارئ، بما يضمن استمرارية العمليات والحد من الانقطاعات.

ع. ش

” اطلاق 5G وتوسيع الالياف الضوئية مراكز بيانات وسحابة وطنية لدعم الاقتصاد الرقمي

تسريع الاصلاحات الهيكلية، وتحديث الاطر التشريعية والتنظيمية، وجذب الاستثمارات الاستراتيجية، وتعزيز منظومة ابتكار متكاملة وقوية. وقد باشرت الوزارة هذا التحول من خلال اعادة تفعيل الهيئة المنظمة للاتصالات وانشاء شركة "ليان تيليكوم"، وهما اصلاحان اساسيان. انطلاقا من هذا الزخم، تعمل الوزارة على تنفيذ اجندتها التشغيلية الشاملة لعام 2026، التي تركز على تسريع تحديث